

تقرير اجتماع مجلس جامعة شعيب الدكالي

المنعقد بتاريخ 30 أبريل 2013

عقد مجلس جامعة شعيب الدكالي اجتماعا عاديا بتاريخ 30 أبريل 2013، على الساعة الثالثة بعد الزوال، بقاعة الاجتماعات بمقر رئاسة الجامعة، بحضور السيدات والسادة الأعضاء الواردة أسماؤهم في لائحة الحضور رففته.

إثر افتتاح أشغال المجلس، تناول الكلمة السيد الرئيس، مرحبا بالحضور، وطلب منهم الوقوف دقيقة صمت ترحما على روح المرحوم هاشم المكنوري أستاذ بكلية العلوم. وبعد ذلك تمت تلاوة مشروع جدول الأعمال التالي:

- 1- المصادقة على مشروع التقرير السابق ؛
- 2- مشروع النظام الداخلي للتكوين المستمر ؛
- 3- نتائج الترشيحات لشغل منصب عميد كلية العلوم بالجديدة ؛
- 4- مختلفات.

وقد تمت المصادقة عليه بإجماع الحاضرين.

وقد أقر حكل من ذ. عبد الحق عقال وذ. حسن واحمان كمقررين للدورة.

وقبل الشروع في تناول نقاط جدول الأعمال، تقدم السيد رئيس المجلس بمجموعة من الإخبارات، يمكن إجمالها فيما يلي:

- بناء على القرار الحكومي، المتمثل في التقليل من حجم ميزانية الاستثمار بالميزانية العامة ب 15 مليار درهم، فإن نسبة التقليل من حجم ميزانية الاستثمار المخصصة للجامعة قد حددت في 12,6%، مع استثناء المبالغ المخصصة لتمويل البحث العلمي. كما روعيت وضعية الجامعة فيما يخص نسبة التقليل.

- بالنسبة للجامعات التي تتوفر على مشاريع لبناء مؤسسات جديدة، قلصت الميزانيات المرصودة لذلك بنسبة 50%، وبالنسبة للمركز الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية قد قلصت ميزانية الاستثمار المخصصة له من 234 مليون درهم إلى 55 مليون درهم.

- التأشير على مشروع ميزانية 2013 من طرف سلطات الوصاية، رهين بإجراء التعديلات على المشروع المذكور، بناء على المعطيات الجديدة.

- اتخاذ قرار من طرف مجلس التدبير، يتمثل في التقليل بنسبة 12,6% من كل بند لميزانية الاستثمار، باستثناء المبالغ المخصصة لتمويل البحث العلمي.

بعد ذلك أبدى السادة أعضاء المجلس مجموعة من الملاحظات والاستفسارات يمكن إجمالها فيما يلي:

- ضرورة عرض مشروع الميزانية الجديد على مجلس الجامعة، لأجل المصادقة عليه ؛
- التساؤل حول مآل وعد الوزارة ببناء مدرج بكلية العلوم، على ضوء المستجدات الموازية؛
- ضرورة إخبار المجلس بالقرارات المتخذة من طرف مجلس التدبير بلعتبر هذا الأخير هيئة إستشارية للمجلس ؛
- طلب توضيح حول عملية توزيع المناصب المحولة والمحددة في 19 منصبا ماليا ؛
- مدى تأثير تقليل حجم ميزانية الاستثمار على مشاريع الجامعة مستقبلا.

وعلى إثر ذلك، أوضح السيد الرئيس، أن التقليل المجرى على الميزانية المذكورة هو ظرفي ليس إلا، حيث أن ذلك مرتبط بالميزانية العامة للدولة ككل. وهناك أيضا رهان العامل الزمني المتحكم في مسطرة التأشير على مشروع الميزانية من لدن سلطات الوصاية.

وبخصوص مدى التزام الوزارة الوصية ببناء مدرج بكلية العلوم، أوضح السيد الرئيس أن هذا المشروع قائم بالرغم من التقليل في الميزانية باعتباره يندرج في إطار مشروع بناء 25 مدرج على الصعيد الوطني، الذي رصدت له ميزانية استثنائية خارج الميزانية العادية.

وأخبر السيد الرئيس السادة أعضاء المجلس أن الغاية من إنشاء مجلس لتدبير شؤون الجامعة، هي تقنية اختصاصاته والطابع الاستعجالي لبعض الحالات المعروضة على أنظاره. كما أن رئاسة المجلس تخبر السادة الأعضاء بقرارات مجلس التدبير، التي غالبا لا تصبح سارية المفعول إلا بعد مصادقة مجلس الجامعة عليها، وأن المجلس مؤهل لممارسة هذا الاختصاص. كما انه اذا كان هناك تغيير بنيوي في الميزانية، فهنا لا بد من الرجوع إلى مجلس الجامعة للمصادقة على التعديلات.

أما بخصوص المناصب 19 المحولة الممنوحة للجامعة، فقد أوضح السيد رئيس المجلس، أن المعايير قد حددت من طرف الوزارة الوصية، وعلى رأسها نسبة التأطير. وأخبر السيد الرئيس المجلس، أن جامعتنا قد فقدت 5 مناصب مالية برسم السنة الماضية، وأن رئاسة الجامعة قد أرسلت الوزارة بهذا الخصوص، وبناء على ذلك منح للجامعة 19 منصبا ماليا، تم توزيعها من طرف مجلس التدبير على النحو التالي:

- كلية العلوم: 06 مناصب ؛
- كلية الآداب: 04 مناصب ؛
- الكلية متعددة التخصصات: 03 مناصب ؛

- المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير: 03 مناصب ؛

- المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية: 03 مناصب.

كما أن المباريات التي ستفتح بخصوص هذه المناصب سوف تخص جميع العاملين بالإدارات العمومية، وليس موظفي قطاع التعليم العالي كما عمل به سابقا. هنا أشار بعض الحاضرين إلى صعوبة إيجاد كل التخصصات بين الإداريين المرشحين لهذه المناصب فكان رد السيد الرئيس بالتأكيد على ضرورة استغلال هذه المناصب في الاختصاصات العامة على الأقل.

وبخصوص مدى تأثير تقليص الميزانية على المشاريع المستقبلية للجامعة ولاسيما بحلول الدخول الجامعي المقبل، وعد السيد الرئيس بعقد لقاء لتدارس ذلك لاحقا.

من جهته، تقدم السيد نائب الرئيس المكلف بالشؤون البيداغوجية وتنمية الجامعة ببعض المعطيات توضح الخصائص المتوقعة في عدد المقاعد بالمؤسسات الجامعية، وذلك على النحو التالي:

- كلية العلوم: 1200 مقعد ؛

- كلية الآداب: 224 مقعد ؛

- الكلية متعددة التخصصات: 300 مقعد ؛

- المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية: 300 مقعد.

لهذا كانت ملحاحية، يوضح السيد نائب الرئيس، بناء مدرج بكلية العلوم يتسع ل 500 مقعد وقاعات تستوعب 600 مقعد قصد سد جزئي للخصائص. وكذلك الشأن بالنسبة لكلية الآداب، حيث سيتم بناء قاعات جديدة.

أما بخصوص الكلية متعددة التخصصات والمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، فإن من شأن انتقالهما للمركب الجامعي الجديد السنة الجامعية المقبلة أن يقلص من مشكل الاكتضاض بهما. هنا تدخل الحضور للتذكير بتوقع مشاكل على صعيد الكلية المتعددة التخصصات لأن المدرج المرتقب إستغلاله غير كاف. وأنه أمام تقليص ميزانية الجامعة بحوالي % 53 إجمالاً وجب إيجاد موارد مالية بديلة وتعويض المناصب المحولة بمناصب جديدة حتى يتم سد الخصائص الذي سينتجه تحويل المناصب على الصعيد الإداري.

1- المصادقة على مشروع تقرير الاجتماع السابق

تم إبداء مجموعة من الملاحظات حول التقرير، لتتم المصادقة عليه بإجماع الحاضرين مع الأخذ بعين الاعتبار اقتراحات وإضافات وتعديلات السادة الأعضاء. لاسيما فيما يخص وجوب الإستفاضة بخصوص ضعف الميزانية أمام الحاجيات الملحة وصعوبة صرف المبالغ المعتمدة.

2- مشروع النظام الداخلي للتكوين المستمر

في بداية مناقشة هذه النقطة، أوضح السيد الرئيس أهمية التكوين المستمر ضمن نشاط الجامعة

ككل، لكن الملاحظ هو غياب هيكلية ومؤسسة للتكوين المستمر بجامعةنا، لذا كانت ملحاحية بلورة ميثاق للتكوين المستمر وكذا نظام داخلي في أفق خلق مركز للتكوين المستمر على صعيد الجامعة. حيث أوضح السيد الرئيس أن برنامجه في هذا الإطار يمكن تلخيصه في ثلاث نقاط:

- اقتراح ميثاق يوضح المبادئ الكبرى للتكوين المستمر بالجامعة ؛
- اقتراح نظام داخلي للتكوين المستمر يبين الإجراءات والضوابط لتقنين الدراسة والتكوين طبقا للمعايير البيداغوجية المتعارف عليها ؛
- الإستلهام من تجارب الجامعات المغربية في نفس الإطار.

وعلى ضوء هذه النقاط وأمام الإكراهات الناتجة عن التأخر في إعتقاد برنامج للتكوين المستمر طلب السيد الرئيس من لجنة التكوين المستمر اقتراح مشروع نص منظم للتكوين المستمر تتم صياغته من طرف لجنة متخصصة ليرفع للمجلس حتى تتم مناقشته وتتميمه بالترجيح بدل الفراغ التي تشهده الجامعة حاليا في هذا الإطار.

بعد ذلك أثرت بعض الملاحظات حول منهجية إعداد وعرض مشروع النظام الداخلي للتكوين المستمر:

من حيث الشكل وطريقة تقديم المشروع : لاحظت جل التدخلات التسرع في ذلك وعدم الرجوع إلى الأجهزة المقررة والهيئات ذات الصلة على صعيد المؤسسات الجامعية مما يخالف مبدأ التشاركية في اتخاذ القرار ولا يساعد في تعميق النقاش بخصوص المشروع و الذي من شأنه إعاقة تطبيقه لاحقا على الشكل الأمثل، دون أن تفوتهم فرصة التنويه بالجهد الكبير الذي قامت به لجنة الصياغة.

من حيث الموضوع: أجمع ممثلوا الأساتذة الباحثين على أن البرنامج المصاغ يُغيب دور الأستاذ ولا يشجعه على تبوأ دوره كأداة محورية لخلق وتطوير مشاريع للتكوين المستمر بالجامعة.

وبعد نقاش مستفيض وتداول للآراء من طرف كل الحاضرين ، قرر المجلس عرض لمحة عن المشروع في دورته هاته دون مناقشته ، وبعثه لمجالس المؤسسات الجامعية و الهياكل المعنية وتعميق النقاش فيه وتنقيحه وترجمته للغة العربية، وعرضه في أقرب الآجال على أنظار مجلس الجامعة للمناقشة والمصادقة عليه.

3- نتائج الترشيحات لشغل منصب عميد كلية العلوم بالجديدة

في بداية مناقشة هذه النقطة، ذكر السيد رئيس المجلس بمختلف مراحل عملية الترشيحات لشغل منصب عميد كلية العلوم، والتي مرت وفقا للمساطر القانونية وفي أجواء عادية، ليتم بعد ذلك فتح الظرف المشتمل المتضمن لاقتراحات اللجنة التي أشرفت على العملية المذكورة ، رافقه انسحاب مؤقت للسيد عبد المجيد بلफल لكونه أحد المرشحين للمنصب المذكور وحرصا منه على إعطاء الفرصة للمجلس للمصادقة على الترشيحات بكل تجرد.

وقبل تلاوة المحضر من طرف السيد الرئيس، ذكر بالمرشحين لشغل المنصب المذكور أعلاه، وهم السادة:

عبد المولى خريش، نور الدين كنوزي، أحمد عابوي، عبد المجيد بلفل، وعبد الله زرينح.
وقد جاءت اقتراحات اللجنة على النحو التالي:

1- ذ. أحمد عابوي ؛

2- ذ. عبد المجيد بلفل ؛

3- ذ. عبد الله زرينح.

وبذلك تمت المصادقة على اقتراحات اللجنة المذكورة، بإجماع الحاضرين.

وتلا هذه المصادقة ملاحظة بعض الحاضرين على أن السيد الوزير من حقه ممارسة اختصاصاته التي خولها له القانون في اختيار وتعيين رؤساء المؤسسات الجامعية من بين الأساتذة الثلاث المصادق عليهم من طرف مجلس الجامعة.

لكن ركزوا على ضرورة رفع توصية من طرف مجلس الجامعة تؤكد على عدم الأخذ بعين الاعتبار الشكايات المجهولة ضد المترشحين للمناصب الجامعية العليا، والأخذ باعتبارات موضوعية في ذلك.

وتخلل اختتام الدورة مناقشة مختلفات كان أبرزها ضرورة التوصل بالمحاضر المصادق عليها من طرف المجلس والتماس الحاضرين من الرئاسة التدخل لتسريع حركية أورش الحفر وتهيئة الطرق بالقرب من محيط كليتي العلوم والآداب والعلوم الإنسانية نظرا لما تسببه هذه الأشغال من إزعاج وعرقلة لحركة السير.

وبه تم اختتام أشغال الدورة.

المقررين السادة:

حسن واحمان
عبد الحق عقال

صودق عليه بتاريخ: 06 يونيو 2013

